

"عدلى": الأمم المتحدة لا تعترف

بـ "القوى العظمى" .. وتعتبر كل الدول "نامية"



أكد الدكتور عماد الدين عدلى، رئيس الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد"، أن الأمم المتحدة حينما وضعت "الأهداف الـ ١٧ للبيئة المستدامة"، إعتبرت العالم كله من الدول النامية، فالجميع يحتاج للتنمية في كافة المجالات التعليمية والصحية والبيئية، والجميع في بوتقة واحدة تعاني من نفس المشاكل والأزمات حتى ولو بصور متفاوتة، فالتغيرات المناخية طالت العالم كله، وكذلك تهديدات

نقص الموارد وازدياد نسب التلوث وغيره، مشيراً إلى أن العالم كله شريك في التنمية ومن مصلحة الجميع العمل على تحقيقها.

أكد الدكتور محمود بكر نائب رئيس تحرير الأهرام على أهمية دور الإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مؤكداً أن تجاهل الإعلام للقضايا البيئية يؤدي إلى تفاقم "الملوثات" فى الوطن العربى.



ولفت جيهان حسين، مساعد تحرير الأسبوع، إلى غموض مفهوم التنمية المستدامة لدى قطاع كبير من الإعلام العربى، والتحديات التي تواجه الإعلام لقيام بدوره في مواجهة المشاكل البيئية والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المؤسسات الإعلامية المختلفة، لتدريبهم على المصطلحات البيئية، وأهمية القضايا البيئية، وضرورة طرحها في الواقع الإعلامى العربى.

"بكر": غياب "الإعلام البيئي" أحد أسباب تفاقم أزمة الملوثات

جيهان حسين: الإعلام يخشى الاقتراب من القضايا البيئية بسبب قائمة المصطلحات المعقدة

وأشارت "حسين" إلى أن الإعلام يخشى الاقتراب من القضايا البيئية بسبب "قائمة المصطلحات المعقدة"، لذلك يجب على المراكز البيئية فتح قنوات اتصال مع وسائل الإعلام المختلفة، وعقد دورات لعدد من الإعلاميين من المؤسسات الإعلامية المختلفة، لتدريبهم على المصطلحات البيئية، وأهمية القضايا البيئية، وضرورة طرحها في الواقع الإعلامى العربى.

موريتانيا: "الثغرات القانونية" تحرقنا بـ"لهيب الملوثات"

وصف الدكتور مولاي عبيد المؤمن، ممثل البيئة الموريتاني، وزارة البيئة في بلاده بـ "ترسانة قانونية" لإخضاع المولوثين من أجل الحفاظ على البيئة، و عرض تجربة بلاده في "الصيد المستدام" كأحد أهم أهداف التنمية المستدامة مشيراً إلى وجود حزمة تشريعات بيئية تعمل بحزم للحفاظ على البيئة، وعبر عن وجود مشكلة في بلاده

السعودية واليمن والمغرب: الضموم المشروع في مواجهة أزمات البيئة

استعرض المستشار حزام ناجي الشايف، بالمندوبية الدائمة لليمن، تفاصيل أزمة البيئة في بلاده، على خلفية النزاعات المسلحة التي تجري على أرضها، والتي أثرت بالسلب على البيئة اليمنية على مدار سنوات الصراع، فيما كشف السيد رضا بن هيمان، ممثل وزارة البيئة المغربية، أبعاد المخطط الأخضر في بلاده، كأحد آليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وواقع التشريعات البيئية، وبعض التحديات التي تواجه واقع بلاده، بينما طرح الدكتور عبد الله بجيلي، ممثل البيئة السعودي، نماذج من الجهود المبذولة من جانب حكومة بلاده، والخطة الحكومية والمجتمعية الطموحة للنهوض بالصحة والبيئة للوصول لأهداف التنمية المستدامة.

السودان: غياب التنسيق.. وضعف التمويل.. وراء تسرب النفايات

عرضت السيدة رحاب عثمان، مندوبة وزارة البيئة السودانية تجربة بلاده ومشاكل تمويل الخطط البيئية ومكافحة الملوثات والنفايات، و غياب التنسيق بين الجهات الحكومية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما طرحت فرص الاستثمار البيئي الوقائي عن طريق الشراكات الذكية بين الهيئات الحكومية والقطاع الخاص (الوطني والأجنبي) ودورها في تشجيع الاستثمار في هذا المجال.

Contact us اتصل بنا

Address: Cairo University Hosted Building no.1 Cairo- Egypt

P.O.Box 336, Al Orman - 12612 Giza - Egypt

المدينة الجامعية - جامعة القاهرة مبنى رقم (١) ص.ب ٣٣٦ - الأورمان - ١٢٦١٢ جيزة - مصر

Tel: +20 (2) 35715115 / +20 (2) 35676210

Fax: +20 (2) 35701015

E- mail: cairo@berc-egypt.com

Web Portal: www.berc-egypt.com

Https://www.facebook.com/BCRCEgypt.Officialpage

Https://twitter.com/BCRCEgypt

Https://www.youtube.com/user/bercegypt

الدكتور مصطفى حسين: "بازل" يخوض مهمة شاقّة لـ "سد ثقب النفايات" في جدران البيئة العربية

«المائدة المستديرة» و«الحوار التشاوري» شعاع ضوئي في عتمة ملوثات البيئة العربية



خطوات جادة ودعمًا عالميًا، مبدياً أهمية تحرك الأمم المتحدة نحو بحث مخاطر الملوثات، بعد أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر ٢٠١٥ أهداف التنمية المستدامة، والاتفاق النهائي الذي حدد ١٧ هدفاً، على أن تنتهي من تنفيذها بحلول عام ٢٠٣٠، وتجرى الجمعية عمليات التشاور للوصول إلى آلية لتنفيذ هذه الأهداف.

ولفت "حسين" إلى ارتباط الإدارة الأمانة بـ"البيئية" للكيماويات والنفايات الخطرة، بشكل وثيق بالتنفيذ الأهداف الـ ١٧ التي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا سيما المتعلقة بحماية الصحة العامة ونوعية المياه وخدمات الصرف الصحي وخدمات الطاقة والإنتاج والإستهلاك المستدام.

ونظراً للدور الإقليمي المنوط به المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية التابع لاتفاقية "بازل"، والذي يتعامل مع عملية الأنشطة المتعلقة بالإدارة الأمانة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة باعتبارها أحد أهم القضايا الملحة ذات الأولوية على أجندته الدولية، والتي تتطلبها عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة.

وأشار مدير مركز "بازل" الإقليمي إلى أن المركز عمل جاهداً طوال السنوات الماضية بالتنسيق المباشر مع جامعة الدول العربية من خلال مجلس وزراء البيئة العرب المسؤولين عن شؤون البيئة للتخطيط والتنسيق ومتابعة الأحداث الجارية في نطاق الإقليم بما يتواءم مع الاتفاقيات البيئية الدولية المعنية بالكيماويات والنفايات الخطرة على مستوى الأمم المتحدة، ووضع قرارات مؤتمرات الأطراف وأعمال الخبراء واللجان

«عقارب الساعة» تفتال الوقت والبيئة.. ونحن ندور في فلك التوصيات»



«عقارب الساعة» تفتال الوقت والبيئة.. ونحن ندور في فلك التوصيات»

«عقارب الساعة» تفتال الوقت والبيئة.. ونحن ندور في فلك التوصيات»

«عقارب الساعة» تفتال الوقت والبيئة.. ونحن ندور في فلك التوصيات»

كشف الدكتور مصطفى حسين مدير مركز "بازل" الإقليمي، وزير البيئة المصري الأسبق، عن دخول مركز "بازل" في صراع مع الزمن، لتحقيق طفرة ملموسة في واقع البيئي العربى. بشأن مواجهة المخاطر. وقال: "الأيام تدور سريعاً، وعقارب الساعة لا تتوقف عن اغتيال الوقت، لنلتقي من جديد في مهمة شاقّة من خلال ورش العمل المتعددة لمواجهة المخاطر البيئية متواكبة مع عامل الزمن، لتحقيق المعادلة الصعبة بتحقيق الأهداف المرجوة بنفس سرعة الأيام وعقارب الساعة، حتى لا تتراكم الطموحات أمام خطوط الوقت".

ورحّب "حسين" بالمشاركين في "المائدة المستديرة" و"الحوار التشاوري"، الذين كانوا على قدر المسؤولية في مواجهة مخاطر الملوثات والمواد الكيميائية والنفايات الخطرة التي تدمر صحة الإنسان والبيئة، وفي مقدمتهم "البنك الأهلى المصرى" الذى وصفه رئيس "بازل" بـ "الشريك الذهبى" و"الصرح الإقتصادي الوطنى المرصع بالإنجازات والعراقة والشمسوخ"، وأبرز "صوك الأمان" فى الاقتصاد المصرى، وصاحب البصمات الواضحة فى دعم القضايا العلمية والبيئية.

كما امتدح "حسين" دور شركة "النساجون الشريون" الذى وصفه بـ "الشريك الفضى" الذى يساهم مع "بازل" فى حماية الوطن من المخاطر المستقبلية، مشدداً على أن "الرعاة" هم الشركاء الرئيسيون فى مواجهة القضايا البيئية الشائكة".

كما رحب مدير مركز "بازل" الإقليمي بـ "شركات البترول" المشاركة فى الورشة تحت مظلة الهيئة المصرية العامة للبترول التى سارعت بتلبية نداء مركز الدول العربية "بازل"، واصفاً هذه الشركات بـ "اللاعب الرئيسى داخل المستطيل الأخضر البيئى"، داعياً إليها للاستعانة بالأبحاث المتقدمة للمساهمة الفعالة فى تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

وشدد "رئيس بازل" على أن مواجهة "شبح" النفايات الخطرة والملوثات، رسالة إنسانية من المقام الرفيع، لإتخاذ ملايين البشر على سطح كوكب الأرض من الأمراض المستعصية، والحفاظ على بيئة آمنة للأجيال القادمة لتحقيق التنمية المستدامة كهدف أسمى..

وأكد وزير البيئة الأسبق، أن المراكز البيئية المتخصصة فى مواجهة النفايات الخطرة والملوثات، مثل "بازل" و"استكوبول" تخوض مهمة شاقّة لسد ثقب النفايات فى جدران الحياة والبيئة، ولفرملة عجلات الدفع بـ "الملوثات" فى الدول النامية على وجه التحديد.

وأكد "حسين" أن مواجهة مخاطر النفايات يتطلب

الفنية والقانونية العاملة فى إطار هذه الاتفاقيات محل التنفيذ من خلال حزمة من الأنشطة التدريبية ودعم القدرات العربية فى هذا المجال بهدف تحسين وتعزيز الإدارة المنشودة كإدارة آمنة بيئياً للكيماويات والنفايات الخطرة، بما يحافظ على المصالح البيئية العربية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وشدد "حسين" على أهمية الهدف الـ ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، الذى يركز على استدامة التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، داعياً كل رعاة الورشة، لتفعيل دورهم للمشاركة فى الفرص التمويلية لمشروعات إنمائية واستثمارية، تدر على جميع الأطراف بالمنافع، من أجل العيش فى بيئة آمنة خالية من الملوثات الكيميائية والنفايات، لضمان حياة صحية آمنة للأجيال القادمة.

واختتم "حسين" قائلا: "ليس منطقياً أن يعتقد أحد أن مخاطر النفايات الخطرة والملوثات لن تظاله، فهذه المخاطر تحلق فوق رؤوسنا ورؤوس أبنائنا وأحفادنا، إن الملوثات و"بساء" و"أفة" الألفية الثالثة، ولن يستطيع أحد التحصن منها إذا استمرت عقارب الساعة تدور بسرعتها الجنونية، ونحن ما زلنا ندور ببطء فى فلك التوصيات، وما زال الطريق شاقاً وطويلاً، مليئاً بالأشواق، فهيا لنكتاتف سوياً مع كافة الخبرات لوضع آلية تنفيذ ووضع مؤشرات وطرق قياس علمية لتحقيق حلم "التنمية المستدامة".

"التمويل" السلاح الفعال فى مواجهة "المواد الخطرة" على أرض الواقع



"غايات" و"مؤشرات" ورشة عمل "بازل" لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

طلب الدكتور مصطفى حسين مدير مركز "بازل" تقسيم الضيوف المشاركين بالورشة، إلى 3 مجموعات عمل، تناولت الأهداف (الأول، والثاني، والثالث، والرابع عشر)، والسادس، والسابع، والتاسع، والحادي عشر، والثاني عشر، والرابع عشر)، من أهداف التنمية المستدامة، وتم اختيار رئيس ومقرر لكل مجموعة،

للخروج بمؤشرات يمكن من خلالها قياس ورصد تنفيذ الإدارة المسلمية للكيماويات والنفايات في ظل أهداف التنمية المستدامة. ودارت المناقشات حول كيفية قياس التقدم في إطار الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، والنهج الاستراتيجية لإدارة الكيماويات في أهداف التنمية

المستدامة، وكيف يمكن تحقيق التقدم في قياس تحقيق أهداف 2030 على المستوى الوطني.. إحتدمت النقاشات داخل كل مجموعة بدراسة 3 أهداف لكل منها، حتى خرجت إلى النور العديد من المؤشرات التي يسهل قياسها من أجل الوصول لأهداف

التنمية المستدامة في بلداننا العربية. قامت كل مجموعة عمل من المجموعات الثلاث بعرض المؤشرات التي انتهت إليها من أجل الوصول لأهداف التنمية المستدامة، وسبل تنفيذها على المستويات الوطنية والإقليمية.

المجموعة الأولى

المهدف الأول

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الغاية 1.2: إستحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفرق والضعفاء بحلول عام 2030. **المؤشر 1.2.1:** سنة 2030، على أن تكون النسبة المحققة 50%، وهي النسبة المتوقعة من السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا، والنظم الخاصة بالحماية الاجتماعية، مستفيدين بحسب نوع الجنس، مع التمييز بسين الأطفال والعاطلين عن العمل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل والأطفال حديثي الولادة وضحايا إصابات العمل والفقراء والضعفاء.

المهدف الثاني

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الغاية 2.4: ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية مبنية تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030. **المؤشر 2.4.1:** سنة 2030، النسبة المحققة 40-45%، وهي النسبة المتوقعة للمساحة الزراعية تحت الممارسات الزراعية المستدامة. **المؤشر 2.4.2:** سنة 2030، وهو نسبة 15% مؤشر الإنفاق الحكومي على الزراعة.

المهدف الثالث

ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية والرفاهية لجميع الأعمار

الغاية 3.6: تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقلية بحلول عام 2030. **المؤشر 3.6.1:** سنة 2030، والنسبة 30% وهي نسبة الوفيات الناتجة عن أمراض القلب والسرطان والسكري وأمراض الصدر المزمنة. **الغاية 3.7:** خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2030. **المؤشر 3.7.1:** سنة 2030، والنسبة 90% وهي النسبة المحققة للمركبات الآمنة. **المؤشر 3.7.2:** سنة 2030، والنسبة 95% وهي النسبة المحققة للمركبات الآمنة. **المؤشر 3.7.3:** سنة 2030، والنسبة 95% وهي النسبة المحققة للمركبات الآمنة.

المجموعة الثانية

المهدف السادس

ضمان توافر المياه وخدمة الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الغاية 6.2: الخاصة بتحسين جودة المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف القاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجارى غير المعالجة إلى النصف وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي بحلول عام 2030. **المؤشر 6.2.1:** الخاص بالنسبة المتوقعة لمياه الصرف المعالجة بطريقة آمنة. **المؤشر 6.2.2:** الخاص بالنسبة المتوقعة للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب

المهدف السابع

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الغاية 7.3: الخاصة بتعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدم والآنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة.

المهدف التاسع

إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتخفيف التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الغاية 9.4: بتحسين البنية التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وتبني التكنولوجيا النظيفة والصديقة للبيئة. **المؤشر 9.4.1:** الخاص بنسبة الإنفاق على البحث

المجموعة الثالثة

المهدف الحادي عشر

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود والاستدامة

الغاية 11.6: المعنية بالحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030. **المؤشر 11.6.1:** وهو نسبة النفايات الخطرة

المهدف الثاني عشر

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الغاية 12.4: بتحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من أثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة بحلول عام 2020. **المؤشر 12.4.2:** كمية النفايات الخطرة والنفايات الأخرى المتولدة من الفرد ونسبة المعالجة.

المهدف الرابع عشر

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الغاية 14.1: الخاص بمنع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025. **المؤشر 14.1.1:** عدد المناطق البحرية التي سجلت كمحميات طبيعية "الحياة تحت الماء".

توصيات "المائدة المستديرة" والحوار التشاوري لـ "بازل"

مركز "بازل" يعقد اجتماعات دورية لمتابعة الأنشطة التي تتم، وقياس نسبة تحقيق الأهداف بناء على المؤشرات المتخذة، طبقاً لخطة المركز بهذا الشأن، مع ضرورة تقديم مركز "بازل" للدعم الإعلامي وإنتاج مواد إعلامية حول أهداف التنمية المستدامة تستهدف المواطن، وكذلك مواد أخرى تستهدف صناع القرار، وتفعيل دور الإعلام وإقامة ورش عمل متخصصة للإعلاميين من الدول العربية في مجال التوعية بمخاطر النفايات والكيماويات الخطرة وأيضا التعريف بالاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف

فتح نوافذ على وسائل الإعلام لزيادة رقعة التنوير بمخاطر البيئية

ضرورة مواصلة ورش العمل الإقليمية.. لبقاء القضايا البيئية على قيد الوعي

إيجاد آلية مالية لتمويل أنشطة مركز "بازل" في مواجهة فيضان الملوثات

بحث سبل الاستفادة من صندوق الدعم المؤسسي والكيماويات

مشاركة "بازل" في المحافل الدولية المعنية بالإدارة السليمة للنفايات"

الكلور "الذي تم إدرجه في مرفق (أ) بدون إعفاءات محددة في "اتفاقية استكهولم" في مؤتمر "الأطراف السابع" كما أوصى المشاركون بقيام مركز "بازل" الإقليمي بالقاهرة، بمخاطبة الدول العربية (على المستوى الرسمي) بأنه تم التشاور المبدئي بشأن إعداد مقترح يضم كل أو بعض الدول العربية بشأن الاستفادة من الصندوق الخاص بإدارة المواد الكيميائية، وفي ضوء استجابة الدول، يقوم المركز بتحديد البيانات المطلوبة التي سيتم دمجها في طلب التقدم للمشروع.

كما وجهت الوفود العربية تفعيل "برنامج وطني" من مشاركة مركز "بازل" في جميع الاجتماعات الدولية التي تخص بإدارة السليمة للكيمياء والنفايات الخطرة في ضوء الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وضرورة مشاركة مركز "بازل" في جميع الاجتماعات الدولية التي تخص بإدارة السليمة للكيمياء والنفايات الخطرة في ضوء الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وضرورة تفعيل "برنامج وطني" من مشاركة مركز "بازل" في جميع الاجتماعات الدولية التي تخص بإدارة السليمة للكيمياء والنفايات الخطرة في ضوء الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وضرورة تفعيل دور "نقاط الاتصال الوطنية للاتفاقيات الدولية" والعمل على تفعيل التنسيق على المستوى الوطني مع القيادات على المستوى الإقليمي وذلك بالإفادة بتقارير وافية عن أنشطة "بازل".

وتم دعوة الدول العربية لدراسة ضم مقترح مشروع خطة مركز بازل تحت عنوان "إدارة الملوثات العضوية الثابتة الجديدة في صناعة الغزل والنسيج" لتناوله مكون "البيوتاديين المداسي"

خرجت "المائدة المستديرة"، و"الحوار التشاوري"، حول دمج أهداف التنمية المستدامة في تنفيذ الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف المعنية بالكيماويات والنفايات في سياق "أجندة ٢٠٣٠"،

بمجموعة توصيات، جاءت في سياق مقترحات الوفود العربية المشاركة، أبرزها ضرورة تبادل الخبرات والمعلومات من خلال "عقد ورش عمل إقليمية" في عدة دول عربية، يتم من خلالها عرض تجربة الدول المضيفة لكل الأنشطة التي حققها في مجال الإدارة السليمة للكيمياء والنفايات الخطرة في ضوء الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وضرورة تفعيل "برنامج وطني" من مشاركة مركز "بازل" في جميع الاجتماعات الدولية التي تخص بإدارة السليمة للكيمياء والنفايات الخطرة في ضوء الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وضرورة تفعيل دور "نقاط الاتصال الوطنية للاتفاقيات الدولية" والعمل على تفعيل التنسيق على المستوى الوطني مع القيادات على المستوى الإقليمي وذلك بالإفادة بتقارير وافية عن أحداث ومخرجات اللقاءات الدولية.

كما أوصى المشاركون بأهمية إشراك الإعلام بشكل أكبر وأكثر فاعلية في أنشطة الدول العربية من خلال المشاركة في ورش العمل، والاجتماعات المحلية والإقليمية وضرورة عرض أنشطة المراكز الإقليمية على القنوات الإعلامية العربية لتصل إلى أكبر عدد ممكن من المجتمع العربي.

كما أوصى ممثلو الدول العربية بضرورة إيجاد آلية مالية

ممثل جامعة الدول العربية: إنشاء "شبكة عنكبوتية" للمعلومات البيئية العربية "ضرورة حتمية"

خلال إقرارها من قبل القمم العربية، وأشار "كنة" إلى أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خطوات إيجابية تجاه تحقيق الإدارة المتكاملة للنفايات أهمها اعتماد استراتيجيات عربية للاستهلاك والإنتاج المستدام من قبل مجلس الوزراء العرب شؤون المسؤولين، كما تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتدوير فاعل إقليمياً في تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، وبناء شركات إقليمية ودولية، وأهمها المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية التابع لاتفاقية بازل، وغيرها من المراكز المعنية. وأشار إلى أهمية إنشاء شبكة عربية للمعلومات البيئية تضم الدول العربية في عضويتها وكذلك المنظمات والمراكز العربية والإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

"بازل" سفينة في فضاء البيئة العربية - لتدمير نيازك النفايات والملوثات"

المنطقة العربية، ففي عام ٢٠٠٢، أطلقت جامعة الدول العربية مبادرة للتوعية المستدامة في المنطقة العربية في مؤتمر القمة العالمي بجوهانسبرغ، وأعدت في وقت لاحق مخططي التنفيذ، وحصلت كلتا الوثيقتين (المبادرة ٢٠٠٤) والمخطط التنفيذي (٢٠٠٥) على الدعم السياسي من أعلى مستوى من

قرارات اتفاقية بازل، والإنجازات والإسهامات في مجال حماية البيئة وتحقيق الإدارة السليمة للنفايات في المنطقة العربية. وأشار "كنة" إلى أن هذه الورشة، تأتي تنفيذاً لتوصيات الفريق العربي المعني بمتابعة الاتفاقيات البيئية الدولية المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة في اجتماعه الـ ٣٣ الذي انعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من ١٧ إلى ١٩ إبريل ٢٠١٦، وامتدح "كنة" الاستجابة السريعة من مركز "بازل" الإقليمي، لتلبية مطالب الوفود العربية المشاركة في اجتماع الفريق العربي، وكذلك لما يشكله موضوع المائدة المستديرة والحوار التشاوري (التنمية المستدامة) من أهمية قصوى وصدى إقليمياً ودولياً، مؤكداً أن جامعة الدول العربية لعبت دوراً محفزاً في دفع عجلة التنمية المستدامة في

توجه محمداً عوض كنة، ممثل الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بجامعة الدول العربية، بالنسبة للمركز الإقليمي "بازل"، ورئيسه الدكتور مصطفى حسين كامل وزير البيئة المصري الأسبق، للدعم المميز للإعداد والتحضير لعقد الأنشطة التي تصب في تلبية المتطلبات والاحتياجات للدول العربية لتنفيذ



ممثل وزارة التخطيط المصري: "بازل" يفك "حصار الصمت" حول "الملوثات" .. لإنقاذ الأجيال القادمة من تدفق المخاطر البيئية

الخطرة وتداولها عبر الحدود. وأعلن "النجار" أنه في ضوء التوجه العالمي نحو تبني أهداف للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، أخذت مصر على عاتقها أن تضع التنمية المستدامة على قمة أولوياتها خلال الفترة القادمة، ويتجسد ذلك في "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠"، والتي أعدها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بالتعاون مع جميع شرائح كفاء التنمية من المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات الهيئات الحكومية وعدد كبير من الخبراء والأكاديميين، وقام رئيس الجمهورية بإطلاقها في فبراير من العام الماضي، لتكون بمثابة خارطة الطريق لمصر خلال الـ ١٥ عاماً المقبلة.



وجه السفير ياسر النجار مساعد أول وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، في كلمته بالنيابة عن وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الشكر لمركز "بازل" لتنظيم الورشة التي شملت "المائدة المستديرة" و"الحوار التشاوري"، التي اعتبرها "خطوة استراتيجية" في مواجهة هبوب رياح "الملوثات" و"النفايات" على الوطن العربي. مؤكداً أن "بازل" يفك "حصار الصمت" حول "الملوثات" .. لإنقاذ الأجيال القادمة من تدفق المخاطر البيئية. وشدد "النجار" أن المخاطر التي تهدد البيئة والكائنات الحية على سطح الكرة الأرضية، تمثل أهم التحديات التي يواجهها العالم، مؤكداً أن الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية، وارتفاع مستويات التلوث أصبح أحد أهم الأخطار التي تواجهها الدول، والوضع لم يعد يُنظر له من منظور بيئي فحسب، بل أصبحت له تكاليف اقتصادية واجتماعية يجب أخذها في الاعتبار.

ولفت ممثل وزارة التخطيط المصري، إلى أن التنمية بمعناها الشامل لم تعد تعتمد فقط على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي فحسب بل يجب أن يلازمها أيضاً بُعد بيئي يتعلق بحماية البيئة والحفاظ على ما فيها من موارد طبيعية وبشرية، وهذا هو جوهر التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة والحفاظ على البيئة والموارد، وحفظ حقوق الأجيال القادمة في التنمية. وأشار "النجار" إلى أن الإدارة البيئية السليمة للنفايات والمواد الخطرة تتخطى مجرد التخلص المأمون





لقطات
من الورشة

